الجمهورية التونسية
وزارة المالية
الإدارة العامة للدراسات
والتشريع الجبائي
أز

2243

21 نوفمبر 2013

من وزيـر المـالية
إلـى

الموضـوع: حول اعتماد التصحيح المتوازي للموازنات في إطار مراجعة جبائية معمّقة
المرجـــع: مكتوبكم بتاريخ 23 أكتوبر 2013

لقد ذكرتم بمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه أنّ شركة خضعت لمراجعة جبائية معمّقة شملت خاصة نتائجها لسنة 2012، وأنّها تحمّلت بعنوان السنة المذكورة أعباء تتعلق بمنحة تعاقدية مسندة لفائدة مالك النزل الذي تتصرّف فيه الشركة، وهي أعباء لا يمكن ضبطها فعليّا إلاّ عند انتهاء عمليات الجرد، أي خلال شهر سبتمبر 2013.

كما ذكرتم أنّ الشركة قامت بناء على ذلك بتسجيل الأعباء المذكورة ضمن محاسبة سنة 2013 بحساب "أعباء مرتبطة بتعديل محاسبي" على أن يتمّ إعادة دمجها ضمن نتائج سنة 2013 وطرحها من نتائج سنة 2012 وذلك عند تحديد مبلغها فعليا، وطلبتم على أساس ذلك تمكين الشركة من الانتفاع بطرح الأعباء المذكورة من نتائج سنة 2012 باعتماد آلية التصحيح الموازي للموازنات.

جوابا، يشرفني إعلامكم أنّه في صورة تحمّل سنة مالية ما خطأ أعباء تتعلّق بسنوات مالية أخرى، وعند تدخّل مصالح المراقبة الجبائية، يمكن القيام بعمليات تصحيحية موازية للموازنات وذلك بطرح الأعباء المذكورة من نتائج السنة التي تحملتها والتي لم تتضمنها محاسبتها على وجه الخطأ أو تبعا لنسيان غير متعمد، وإعادة دمج هذه الأعباء ضمن نتائج السنة المالية التي سجلت بمحاسبتها هذه الأعباء على وجه الخطأ.

وبناء عليه، وفي الحالة الخاصة بالأعباء المتعلقة بسنة 2012 المعنية بالمراجعة الجبائية، والتي تمّ تسجيلها بالمحاسبة المتعلقة بسنة 2013، وباعتبار أنّ سنة 2013 غير معنية بعمليات المراجعة الجبائية، فلا يمكن طرحها من نتائج سنة 2012 على أساس العمليات التصحيحية للموازنات.

مع العلم أنه يتعين إعادة دمج هذه الأعباء ضمن نتائج سنة 2013.

وتقبلوا، سيدي، فائق عبارات التقدير والاحترام.

والسّـــلام
عن وزير المالية وبتفويض منه
المدير العام للدراسات
والتشريع الجبائي
الإمضاء : حبيبة جراد اللواتي